

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 119 @ يَكُونُ لِلْمُعِيرِ مِنْ تَعْيِيرِ مَقْدَارِ الدَّيْنِ غَرَضَانِ :

الأولُ : كَوْنُ الدَّيْنِ قَلِيلًا لِأَجْلِ أَنْ يَفِيَهُ الْمُعِيرُ بِالذَّاتِ
عِنْدَ الْحَاجَةِ وَيَسْتَخْلِصُ مَالَهُ مِنَ الرَّهْنِ هَذِيَّةً بِمُوجِبِ الْفَقْرَةِ
الْأَخِيرَةِ مِنَ الْمَادَّةِ (732) . الثَّانِي كَوْنُ الدَّيْنِ كَثِيرًا لِأَجْلِ
أَنْزَعِهِ عِنْدَ هَلَاكِ الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ يَكُونُ هَذَا
قَدْ اسْتَوْفِيَ هَذَا مَقْدَارًا زَائِدًا عَنْ مَطْلُوبِهِ وَيَرْجِعُ الْمُعِيرُ
عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِذَلِكَ الْمَقْدَارِ . كَمَا سَيَبِينُ فِي لَاحِقَةٍ شَرَحِ
الْمَادَّةِ (741) . إِذَا لَمْ يَجْزُ رَهْنُ الْمُسْتَعَارِ مُقَابِلَ دَيْنِ
أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ عَلَى الْغَرَضِ الْأَوَّلِ وَجُوزَ
الرَّهْنُ مُقَابِلَ دَيْنِ أَقَلِّ مِنَ الدَّيْنِ الْمُسَمَّى بِشَرْطِ أَنْ لَا
يَكُونَ أَدْنَى مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ بِذَلِكَ عَلَى الْغَرَضِ الثَّانِي . وَحَيْثُ
إِنَّ الْغَرَضَيْنِ يُمَكِّنُ حُصُولَهُمَا فِي الْفَقْرَةِ السَّاتِي أُشِيرَ إِلَيْهَا
بِرَقْمِ (1) يَعْنِي نَظَرًا لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ لَا
تُورَثُ ضَرَرًا لِلْمُعِيرِ فَتَكُونُ الْمُخَالَفَةُ لِأَمْرِ الْمُعِيرِ قَدْ
جُوزَتْ فِي هَذَا الْخُصُوصِ طَاهِرًا اُنْظُرْ الْمَادَّةَ (818) . وَيُفْهَمُ
مِنْ التَّفْصِيلَاتِ الْمَشْرُوحَةِ أَنَّ فِقْرَةَ الْمَجْلَدِ (إِسْلَا بِمُورَةٍ
مُؤَافِقَةٍ لِلْعَقِيدِ وَالشَّرْطِ) لَيْسَتْ عَلَى الْإِلَاطِ لِقِ (الشَّرْطُ زَبُؤَالِيٌّ
وَالْبَزْازِيَّةُ) . قَدْ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ أَرْبَعُ صُورٍ مِنْ
التَّقْيِيدِ فَالتَّقْيِيدُ بِالصَّوَرِ الْأَرْبَعِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا أَنْزَعَهُ
يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُ يُمَكِّنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ مِنْهُ مَوْجُودًا
وَالْبَعْضُ الْآخَرُ غَيْرَ مَوْجُودٍ كَمَا تَبَيَّنَ فِي شَرَحِ الْمَادَّةِ
السَّالِفَةِ وَيُوجَدُ صُورَةٌ خَامِسَةٌ وَهِيَ تَقْيِيدُ الْعَارِيَّةِ
بِالتَّوَقُّيْتِ . وَحَيْثُ أَنْزَعَهُ يَجُوزُ تَوَقُّيْتُ الْعَارِيَّةِ كَمَا هُوَ
مَسْطُورٌ فِي الْمَادَّةِ (826) فَلَيْسَ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَطْلُبَ الْعَارِيَّةَ
مِنْ الْمُسْتَعِيرِ قَبْلَ خِتَامِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ فِي الْعَارِيَّةِ
السَّاتِي جَرَى تَوَقُّيْتُهَا لِأَجْلِ الرَّهْنِ . وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَطْلُبَهَا
عِنْدَ خِتَامِ الْمُدَّةِ وَيُجْبِرُ الْمُرْتَهِنَ عَلَى تَخْلِيصِ الْمَرهُونِ

وَرَدَّهٖ إِلَى الْمُعْعِيرِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ وَالْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ
الْحَادِي عَشَرَ مِنَ الرَّهْنِ) ' اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 732 ' . لَكِنْ بَيِّنْ مَا
كَانَ التَّوَقُّيْتُ مُقَيَّدًا لِلْمُعْعِيرِ فِي الْمَجْلَّةِ أَصْدَحَتْ فَائِدَتُهُ
عَائِدَةً إِلَى الْمُسْتَعِيرِ . إِنََّّمَا يَجِبُ الْإِنْتِبَاهُ إِلَى أَنَّ مَوْضُوعَ
الْبَحْثِ هُنَا هُوَ تَوَقُّيْتُ الْعَارِيَّةِ بِقَصْدِ الرَّهْنِ وَأَمَّا مُجَرَّدُ
رَهْنِ الْمُسْتَعِيرِ مُقَابِلَ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ فَلَا يُمْنَعُ الْمُعْعِيرُ
مِنْ طَلَبِ الْمُسْتَعَارِ فِي الْحَالِ . مَثَلًا إِذَا رَهَّنَ رَجُلٌ وَسَلَامُ
مَالًا اسْتَعَارَهُ لِأَجْلِ الرَّهْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي مُقَابَلَةِ الدَّيْنِ
الَّذِي أَجَّلَهُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ فَلِلْمُعْعِيرِ حَقٌّ بِأَنَّ يُوَاخِذَ
الْمُسْتَعِيرَ فِي الْحَالِ يَعْزِي أَنَّ يَطْلُبَ مِنْهُ اسْتِخْلَاصَ الْمُسْتَعَارِ
وَرَدَّهٖ إِلَيْهِ الْأَنْقِرُوبِيُّ * * * * * إِذَا اغْتَصَبَ رَجُلٌ مَالَ رَجُلٍ
آخَرَ وَبَعْدَ أَنْ رَهَّنَهُ لِشَخْصٍ غَيْرِهِ اشْتَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ
يَكُونُ الرَّهْنُ السَّابِقُ نَافِذًا وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ
بِهَلَاكِ ذَلِكَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ مِلَاكِيَّةَ الرَّاهِنِ ثَبَتَتْ بَعْدَ الرَّهْنِ
مَعَ أَزْنَهُ إِذَا هَلَاكَ الْمَالُ الْمَذْكُورُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ يَكُونُ
صَاحِبُهُ مُخَيَّرًا : إِنْ شَاءَ ضَمِنَهُ لِلرَّاهِنِ بِنِزَاءٍ عَلَى الْمَادَّةِ (910)
وَيَنْقَلِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الرَّهْنُ إِلَى الصَّحَّةِ وَيَسْقُطُ
الدَّيْنُ كَمَا سَيَبِينُ فِي لَاحِقَةِ شَرْحِ الْمَادَّةِ (741) ؛ لِأَنَّ
الرَّاهِنَ يَكُونُ مِلَاكُ الْمُرْهُونِ بِالصَّحَّةِ اعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ
الْغَصَبِ وَيَكُونُ تَقْدِيمُ مِلَاكِ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ . (الدُّرَرُ) وَإِنْ
شَاءَ ضَمِنَهُ لِلْمُرْتَهِنِ . وَفِي هَذَا التَّقْدِيرِ يَبْطُلُ الرَّهْنُ
وَيَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالشَّيْءِ الَّذِي ضَمِنَهُ ؛